الثورة
الخميس 22 شعبان 1433هـ 12 يوليو 2012م العدد

أثناء انطفاء الكهرباء

النواب يناقشون حظر الأسلحة البيولوجية

■ ينغمس أحيانا أعضاء البرلمان في نقاشات يسهل القول أنها لا تعنينا ولا تمس حياتنا مباشرة إلى حد أن تحتاج إلى سنوات كي نحسم أمرنا فيها، قبل شهرين تقريبا كان البرلمان يشهد انقساما عجيبا حول مشروع قانون حظر الأسلحة النووية وكان نواب يصرخون بأعلى صوتهم: لا تقبلوا لا تتنازلوا، وحين تم التوضيح لهم من قبل موفد وزارة الخارجية أن الحظر يختص فقط بتصنيع الأسلحة النووية وأنه لا خير من امتلاكنا للطاقة النووية السلمية استمر المعترضون في رأيهم أن من حقنا أيضا امتلاك أسلحة نووية مثل بقية الدول العظمى، وطلب أحد الأعضاء أن توقع اليمن في نفس الورقة التي توقع فيها الولايات المتحدة الامريكية حتى لا نصبح ممنوعين من التصنيع بينما معاملهم تعمل.

ولم تتم الموافقة على التصويت لصالح القانون المعلق في المجلس منذ ما يزيد عن ثمانية أعوام إلا بعد أن قدمت الخارجية تفاصيل فائضة عن القانون وتمت الموافقة بعد أن انصرف المعترضون إلى خارج القاعة في إشارة منهم إلى الرفض الكامل.

وخلال الأسبوع الجاري تم مواجهة قانون حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية واتهم أعضاء في البرلمان جهات لم يسموها بالسعي لحرمان اليمن من الحق في الأسلحة الأكثر فاعلية.

ودفع الانقسام في الآراء إلى إعادة الاتفاقية إلى اللجنة المختصة لمزيد من الدراسة والتدقيق.

وفي النقاش الموسع داخل البرلمان اعتبر أعضاء توقيع اليمن على الاتفاقية ضروري، معتقدين أنها تخدم الداخل أكثر من أي مكان آخر، وقال النائب عبدالباري دغيش أن الضرورة نابعة من الخوف من تسرب هذه الأسلحة في حال وجودها إلى أيدي المتطرفين في الجماعات المختلفة وقال: لقد بدأت القاعدة بامتلاك الكلاشنكوف وتطور الوضع الخطير إلى امتلاكها الأسلحة الثقيلة صواريخ ودبابات وهو حال تكرر في صعدة مثلا، فهناك أسلحة ثقيلة في أيدي جماعة تستخدمها للقتل ووجود أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية في البلاد يجعل إمكانية إلى تسربها إلى الارهابيين بمختلف توجهاتهم وهم لن يتأخروا في استخدامها في قتل الناس وفتح مجازر جماعية.

وطلب دغيش أن تحال الاتفاقية إلى اللجنة المختصة لتخرج بوضع تصور لعمل تشريعي وطني يحظر امتلاك هذه الأسلحة.

من جانبه قال شوقي القاضي إننا جزء من العالم يهمنا ما يهمه ولسنا معزولين عن اتفاقيات نشر السلام وكان النقاش قد جرى أثناء انقطاع التيار الكهربائي العام والانتقال إلى كهرباء المولد، وعلق أحد الأعضاء: نعيش في الظلام ونناقش مواضيع جدير أن تناقشها أمريكا وروسيا ونبدأ نحن بوضع قوانين الكهرباء والماء والمؤجر والمستأجر.

دغيش يسأل وزير النقل عن اقترابنا من نقطة الصفر

■ وضع الدكتور عبدالباري دغيش مجموعة من الأسئلة المتعلقة بغرق حوض السفن إلى عمق البحر في ميناء الاصطياد بالمعلا عدن إلى وزير النقل والمواصلات.

وقالت أسئلة دغيش أن هذه الكارثة هي الأحدث التي عاشتها عدن وميناؤها العريق.

وأن هذا الميناء شهد انحسارا وتراجعا اقتراب من حافة الهاوية ونقطة الصفر وبشكل خاص خلال الأربع سنوات الأخيرة ومن بين الأسئلة: كيف هي الأوضاع الراهنة وتفاصيل واقع الحال ولماذا هذه المآلات المأساوية للميناء وأين يكمن الخلل والخطأ وبنود الاتفاقية الموقعة على الأرض واجراءات السلطة التنفيذية؟

هيئة مكافحة الفساد في البرلمان

■ في إحدى المواد القانونية الخاصة بعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد نص يحدد مدتها لأربع سنوات فقط وقد انقضت هذه السنوات وجاءت المبادرة الخليجية لتضع الوفاق أولا ولتعبد الطريق نحو انتخابات نزيهة عقب الفترة الانتقالية.

وحتى يتجنب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي الدخول في دوامة الشراكة في هيئة يفترض بها أن تكون محايدة وأعضاؤها غير حزبيين فقد ذهب إلى التمديد للهيئة وبعث برسالة إلى البرلمان يخبرهم ذلك وخصصوا بدورهم مساحات لنقاش ما طرح الرئيس.

يقول الشيخ نبيل الباشا أن المفروض دائما أن تكون هذه الهيئة مشكلة من شخصيات مستقلة ومشهود لها بالنزاهة وليست شخصيات حزبية من الأحزاب المتوافقة ولكن يجب أن تكون الشخصيات محل وفاق الأحزاب وليس عليها اعتراض لأن عملها الحزبي سيعيق إنجازها للقضايا وهي وجهة لا يجب أن تندرج تحت التقاسم.

فيما يعتقد الدكتور عبدالباري دغيش أن الهيئة بحاجة إلى إعادة ترتيب من الداخل واستبدال الأعضاء غير الموجودين فعلا.

ويضيف: لقد أصبح لديها طاقم إداري مؤهل بعد أن قضت معظم فترتها في الاعداد للكادر وكانت في الوقت السابق مكبلة بالقيود أما الآن فربما تنطلق وما دام وأن الرئيس قد رأى أن تستمر فيلزم عمل تشريع يتيح الصفة القانونية لبقائها كتعديل المادة التي تقول أن المدة أربع سنوات إلى ست سنوات.

النائب ناصر عرمان كان متشددا في رأيه هذه المرة وقال إن الهيئة لم تحقق أي نجاحات ملموسة على الواقع ويجب أن تحال القضية إلى لجنة خاصة وأن المجلس وحده يتحمل المسؤولية وأن البلد يواجه انهياراً اقتصادياً وأمنياً.

صالح الشرجي طلب من زملائه أن يحترموا رسالة الرئيس التي رأت التمديد مشترطا النزاهة والوطنية في أعضاء الهيئة القائمة أو القادمة.

سنان العجي وصف الرسالة بأنها فقط لإبلاغ المجلس بالخطوة التي اتخذها الرئيس والمسألة كلها بيده وضمن صلاحياته سواء التمديد أو عمل انتخابات جديدة للهيئة.

يذكر أن هيئة مكافحة الفساد كانت نشرت قائمة بأسماء النواب الذين قدموا إقرار الذمة المالية منذ العام2009 م ولم يتعدوا« 28 »اسما من « 301»وهو ما يضع سؤالا حول امتناع البقية عن الإقرار رغم أنهم من كبار النجوم في الحديث عنه.

الحزمي: لم يعد هناك ما يدعوني للغضب من رئيس المجلس

■ وضع رئيس البرلمان حدا للخلاف الذي حدث بينه وبين أحد أعضاء المجلس حين أكد أنه لم يقل ما نقلته بعض الصحف من كلمات لا تليق، وقال إن الصحافة ضخمت خلافاً أثناء النقاش مع النائب محمد الحزمي أثناء اعتراضه على عدم إبلاغه بقدوم وزير الشئون الاجتماعية للرد على سؤاله حول إيقاف صرف أدوية المعاقين منذ أربعة أشهر، وقال الحزمي أنه لم يبلغ بحضور الجانب الحكومي وهو مخالف للائحة مما أدى إلى نقاش حاد مع رئيس الجلسة أعقبه خروج الحزمي من القاعة احتجاجا ولحق به أعضاء قريبون منه وتم إقناعه بالعودة وعاد ممسكا بيد النائب عارف الصبري الذي جلس إلى جواره لتهدئة الأجواء وتلطيفها.

وصباح السبت جاء الحزمي ووضع أمامه ورقة كتب عليها إرحل وبيتاً شعرياً غير مكتمل البنيان، وذهب أعضاء وطاقم رئيس البرلمان إلى الحزمي لإزاحة الخلاف وتقبل النائب تجاوز المشكلة وقال بمجرد أن رئيس المجلس أكد أنه لم يقل ما نقلته بعض الصحف تقبلت الأمر ولم يعد هناك ما يدعوني للغضب.

ويتولى رؤساء الكتل البرلمانية حل الخلافات التي تحدث بين الأعضاء ورئيس المجلس وفي الغالب تتم المصالحة بحضور السلاح الأبيض »الجنبية« وفي النادر تتدخل الأثوار لفض النزاعات المعقدة أو التي يؤججها المتدخلون ويتذكر الجميع الثور الذي هاج أمام البرلمان وانطلق نحو حوش المجلس بصورة أثارت خوف الموجودين يومها.

كلمة تثير الغبار في القاعة

■ في حديثه قال أحد النواب: ونحن نعيش في هذه الأزمة قفزت إليه الكلمات حاصرته الأعين تشابكت الأيدي الكثيرة وارتفعت الأصوات »ثورة، ثورة« كان الجميع يردد حزبيين ومستقلين حتى أوصلوه إلى الارتباك لم يعد يعرف أين وصل في كلامه عن موضوع هيئة مكافحة الفساد وإعادة تشكيلها، ما زالت هذه الكلمة تثير غبارا كثيفا داخل المجلس وتعتبر فرصة لإظهار الولاءات فمن يريد أن يحتسبه الناخبون على الثورة الشبابية قال ثورة ورفع صوته، ومن يريد أن يحتسبوه على الشق الآخر قال أزمة وحاول الدفاع عن نفسه كمتهم رغم أن هذا المكان يفترض أن يكون الدافع للوفاق والراعي للاتفاق بين الجميع.

لم يقل إنني أصب الزيت على النار

■ أنتم ثلاثة أو أربعة لكن عندما يحدث شيء تتناقله الصحف والإعلام كأنكم ثلاثمائة صحفي في المجلس هذا ما خاطب به النائب منصور الزنداني الصحفيين في البرلمان متهما بعض الصحف بالقفز عن الحقيقة واللجوء إلى المبالغة موردا مثلالا عاشه الاسبوع الفائت قالت الصحف أن رئيس المجلس يحيى علي الراعي اتهمني بالقيام بصب الزيت على النار وهو ما لم يحدث ولم اسمعه إلا عبر الصحافة بعد أن خرجت من المجلس وظل الزنداني يردد أثناء مغادرته للصحفيين تحروا الدقة.

كنت أحترمه

■ ((انا لما شفت ملف الفساد حقه في هيئة مكافحة الفساد فقدت احترامه)).. أحد النواب متحدثا إلى زميله عن نائب ثالث، مضيفا. قبلها كنت أحترمه شوف أنت أحترمك لأن هذا موقفك وتؤمن به أما (.....) فيريد أن يزايد فقط.

جرى الحديث عقب إحدى الجلسات الهامة هذا الأسبوع.

تعالي يا حكومة

صقر الصنيدي

■ يرى النواب المسافة بين مبنى البرلمان ومجلس الوزراء قريبة بينما يراها الوزراء بعيدة ومحفوفة بالمشاكل في هذا الوقت العصيب بدرجة كبيرة، يفسر هذا الاستدعاء المتكرر للحكومة ومحاكمتها غيبيا في حالة عدم الحضور مكتملة دون التماس أي عذر للمهام الكبيرة والمعقدة الملقاة على كاهل حكومة باسندوة.

كل يوم تقريبا نسمع أصوات الأعضاء وهم يطلبون الحكومة حية أو ميتة، وفي الليل يتم إرسال طلبات الحضور إليها في الصباح وهو ما يخالف لوائح المجلس ذاته والتي تقضي بإعطائها مهلة كافية لترتيب أوراقها قبل الحضور للإجابة على الأسئلة المكررة على الدوام.

ويبدو أن اصطفاف الحكومة في الصفوف الأولى للبرلمان يهدئ أعصاب النواب ويشعرون بالفخر أنهم قادرون على إحضارها بوجه حق أو بحكم باطل، الاسبوع الماضي تحدث رئيس المجلس يحيى الراعي إلى وزير الخدمة المدنية وطاقمه الذين جاءوا لمناقشة قانون التأمينات والمعاشات بعد أن لحظ أن وجودهم أصبح غير ضروري بعد الاستماع إلى نقاش طويل عريض أحيل على إثره مشروع التأمينات إلى لجنة مختصة »الاخوة من الحكومة إذا ما بقى لكم شيء في الجلسة الله معاكم« ما أن أكمل الراعي هذه العبارة حتى تدفقوا نحو الباب.

وأن تصل الوفود الحكومية المختصة إلى هذا المستوى من القناعة بعدم جدوى البقاء وحتى النقاش فهي مشكلة كبيرة المفروض النظر إلى مسبباتها التي لن تخرج عن الشعور بأن العمل البرلماني صار اصطياداً للفرص واقتناصاً للأخطاء وليس الهدف الصالح العام بقدر ما هو القول نحن هنا.